

الابحاث الاستراتيجية لمسؤولية المنظمة تجاه المجتمع والبيئة

في ضوء التزام المؤسسة

أ.م.د. سعاد غزال* أ.م. د. شاكر عبد الكريم البلداوي**

ملخص الدراسة

لم يعد التحكم المؤسسي اليوم مجرد أنظمة وإجراءات تتبعها المنظمات بهدف حماية المساهمين وأصحاب المصالح الأخرى ذات العلاقة بالمنظمة بل أصبح التحكم المؤسسي يحقق الأداء الناجح للمنظمة ولا يتحقق ذلك إلا بوعي المنظمة لمسؤولياتها تجاه الأطراف العديدة ذات العلاقة بها واضطلاع مجلس إدارتها بدور جديد في تحقيق هذه المسؤوليات كون المنظمة نظاماً مفتوحاً في بيئة ديناميكية تفرض على المنظمة تحديات جديدة تجعل التغيير والتطوير مهماً جداً لغرض الحفاظ على سمعة المنظمة وجعلها تضيف قيمة للبيئة التي تعيش فيها، لذا جاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على البعد الاستراتيجي للمسؤوليات التي تلتزم بها إدارة المنظمة وإمكانية تحقيق المساءلة عن مدى التزامها بهذه المسؤوليات تجاه المجتمع والبيئة. ودراسة واقع البيئة العراقية في التعبير عن مسؤولية المنظمة في الشركات المساهمة واستخدمت الدراسة أسلوب الاستبانة في جمع المعلومات وتحليلها من خلال بعض الأساليب الإحصائية. وتوصلت الى انه تواجه الإدارة المعاصرة حاجة متزايدة للإفصاح عن الأداء البيئي والاجتماعي من الزبائن وحملة الأسهم وغيرهم من أصحاب المصالح لأغراض تحقيق المساءلة عن الأداء المالي وغير المالي للمنظمة باتجاه تطبيق التحكم المؤسسي وتعد الشركات المساهمة العراقية ميداناً خصباً لتطبيق مبادئ التحكم المؤسسي في الوقت الذي تواجه فيه هذه الشركات العديد من التحديات التي تفرض عليها الإصلاح والتكيف نحو تطبيق مبادئه .

Abstract

No the institutional day just systems and procedures followed by organizations in order to protect shareholders and other stakeholders related organization but has become corporate governance to achieve successful performance of the organization does not happen only consciously organized to its responsibilities towards many parties concerned by and carry out the Board of Directors a new role in achieving these responsibilities that Organization open system in a dynamic environment imposed on the organization new challenges make change and development is very important for the purpose of maintaining the reputation of the organization and make it add value to the environment in which they live, so come this study highlights Alytodih strategic dimension of the responsibilities assumed by management and the possibility of achieving accountability for their commitment these responsibilities towards society and the environment. study the reality of the environment in the expression of Iraqi responsibility in the organization of joint stock companies and study used style questionnaire to collect and analyze information through some statistical

* جامعة الموصل / كلية الادارة والاقتصاد .

** الجامعة المستنصرية / كلية الادارة والاقتصاد .

مقبول للنشر بتاريخ 2013/3/18

methods. And concluded that face contemporary management is a growing need for the disclosure of environmental and social performance of customers, shareholders and other stakeholders for the purpose of achieving accountability for financial performance and is the organization's financial direction of the application of corporate governance and companies are contributing Iraqi arena fertile ground for the application of the principles.

المقدمة

لقد كان لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية "OECD" الدور البارز في إرساء مجموعة من المبادئ والإرشادات للتحكم المؤسسي وقد حظيت هذه المبادئ بدعم من المنظمات الدولية مثل منظمة الشفافية الدولية والمنظمة العالمية لمشرفي الأوراق المالية والتي أكدت بدورها على ضرورة اعتماد مبادئ التحكم المؤسسي لضمان الحفاظ على سلامة أسواق المال واستقرار الاقتصاد، ولتبيد قلق المستثمرين عن ازدياد قوة التحكم في أيدي إدارة الشركات والمنظمات التي تسعى إلى تحقيق مصالحها على حساب مصالح حملة الأسهم.

وفي ضوء هذه العناية المتزايدة برزت أهمية التأكيد على مسؤولية المنظمة تجاه حملة الأسهم والمجتمع والبيئة باتجاه الإصلاح والتكيف لمواجهة التحديات التي تواجهها المنظمات المعاصرة. وأن التفاعل والتأثير المتبادل بين المنظمة والمجتمع أدى إلى وجود مسؤوليات تتحملها المنظمة تجاه المجتمع والبيئة تلتزم المنظمة بالوفاء بها سواء أكان ذلك إلزامياً بواسطة القوانين والتشريعات أو بصورة طوعية. وقد شهدت العقود الأخيرة من القرن الماضي عناية متزايدة بدور المنظمة في المجتمع والبيئة وضرورة قياس الآثار الاجتماعية والبيئية للمنظمة والإفصاح عنها فظهرت المحاسبة الاجتماعية والبيئية لتحقيق ذلك والتي كانت مركز عناية العديد من المنظمات المهنية والأكاديمية والعديد من الباحثين في المجتمعات المتقدمة من خلال دورها في القياس المحاسبي للبعد الاجتماعي لأنشطة المنظمة، فضلاً عن البعد الاقتصادي لها والإفصاح عن المنافع والتكاليف الاجتماعية في القوائم المالية المنشورة (Deegan, 2001, 303).

أولاً: مشكلة الدراسة

تتلخص مشكلة الدراسة بعدم وضوح دور التحكم المؤسسي في البيئة العراقية وبالاخص ابعاده الاجتماعية في توفير متطلبات المساءلة، لذا فإن هذه الدراسة ستحاول الإجابة على التساؤل الآتي: ماهي أبعاد مسؤولية المنظمة تجاه المجتمع وما هو دور التحكم المؤسسي في تحقيق ذلك؟

ثانياً: أهمية الدراسة

تزايدت العناية في العقد الأخير من القرن الماضي بمفهوم التحكم المؤسسي "Corporate Governance" في العديد من الدول المتقدمة ولاسيما بعد التعثر المالي والانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي شهدتها العديد من دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وروسيا في تلك المدة وما شهدته الاقتصاد الأمريكي من تداعيات الانهيارات المالية لعدد من أقطاب الشركات الأمريكية خلال عام (2001) والتي أدت إلى فقدان معظم الشركات المساهمة ثقة غالبية المجتمع واقترب الشك بمستوى مجالس إدارتها من حيث كفاءة الأداء والنزاهة وظهور قلق المستثمرين بشأن فعالية اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة وآلية اختيار المدراء التنفيذيين وكبار الموظفين ومدى التزام الشركات بالإجراءات والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق الدولية وتأتي أهمية الدراسة من الحاجة إلى نقل أفضل الممارسات الدولية للتحكم المؤسسي إلى بيئة الشركات المساهمة العراقية وبيان مدى توافر المتطلبات الأساسية لتطبيقه بوصفه جزءاً من الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية.

ثالثاً: أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تحقيق الآتي:

1. توضيح البعد الاستراتيجي للمسؤوليات التي تلتزم بها إدارة المنظمة وإمكانية تحقيق المساءلة عن مدى التزامها بهذه المسؤوليات تجاه المجتمع والبيئة.
2. دراسة واقع البيئة العراقية في التعبير عن مسؤولية المنظمة في الشركات المساهمة ومحاولة تعزيز عملية التطبيق.

رابعاً: فرضية الدراسة

لغرض تحقيق هدف الدراسة ومعالجة المشكلة الواردة فيه فقد اعتمدت الدراسة على الفرضية الآتية:

" للتحكم المؤسسي اثر ايجابي في تعزيز مسؤولية المنظمة تجاه المجتمع والبيئة "

خامساً: حدود الدراسة :

1. اعتماد مصطلح التحكم المؤسسي بدلاً من المصطلحات الأخرى كالحوكمة أو الحكم الصالح والإجراءات الحاكمة وغيرها من المرادفات التي استخدمها الباحثون في دراساتهم.
2. نظراً للتحديات الاقتصادية التي تواجهها منظمات الأعمال الصناعية ، خدمية ، تجارية في البيئة العراقية فقد ركزت الدراسة في جانبها العملي على الشركات المساهمة (خاصة ومختلطة) كمجال للتطبيق كونها الأكثر ملائمة في بيئة الشركات العراقية الأخرى لتطبيق مبادئ التحكم المؤسسي.

سادساً: أساليب جمع البيانات وتحليلها**1. أساليب جمع البيانات:**

بهدف الحصول على البيانات اللازمة لتحقيق أهداف الدراسة وفرضياتها تم الاعتماد على الأساليب الآتية في جمع البيانات :

- الإطار النظري:

لتكوين الإطار النظري للدراسة تم استعراض ما ورد في الموضوع من دراسات وأبحاث في الأدبيات الإدارية والمالية المحاسبية في المكتبات سواء داخل القطر أم خارجه عن طريق المراسلة، فضلاً عن الأبحاث التي تم الحصول عليها عن طريق العديد من المواقع على شبكة الانترنت.

- الإطار العملي:

تم اعتماد استمارة الاستبانة التي تعد أداة مهمة في جمع البيانات والتي صممت بشكل يتناسب مع قدرتها على تشخيص وقياس متغيرات الدراسة .

الدراسات السابقة :**1-دراسة "زيدان" (2003) بعنوان:**

" مدى كفاية التقارير المالية في الإبلاغ المالي عن أداء الوحدات الاقتصادية "

تناولت الباحثة في دراستها الإبلاغ المالي من خلال التقارير المالية كنظام لتوصيل المعلومات المحاسبية. ودور هذه التقارير في تقويم قدرة الوحدة على توليد معلومات مفيدة في تقييم أداء الوحدة وعمل التنبؤات بآدائها مستقبلاً والإبلاغ عن القيمة المضافة وكذلك الإبلاغ عن الأداء البيئي والاجتماعي للوحدة وتناولت الدراسة أيضاً حدود هذه التقارير في الإبلاغ المالي.

2-دراسة "أبو العطا" (2004) بعنوان:

" حوكمة الشركات ...سبيل التقدم مع إلقاء الضوء على التجربة المصرية "

تطرقت الباحثة في دراستها إلى ماهية مفهوم حوكمة الشركات (التحكم المؤسسي) في محاولة لنشر هذا المفهوم وترسيخ التطبيقات الجيدة له بأسواق المال والاقتصادات المحلية والعربية كما تناولت مبادئ حوكمة الشركات الصادرة "OECP" وأهمية تطبيقها على الصعيد الاقتصادي.

كما تناولت الدراسة الممارسات الإيجابية لحوكمة الشركات في مصر فضلاً عن الممارسات السلبية وخلصت الدراسة إلى أن حوكمة الشركات تكتسب أهمية متزايدة في أوساط الاقتصاديين والقانونيين والخبراء والمحللين لما لها من تأثير في تطور كل من سوق المال وقطاع الشركات المصرية.

3-دراسة "Ribstein" (2005) بعنوان:**"Accountability & Responsibility in corporate Governance"**

تطرقت الدراسة إلى العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للمنظمة والتحكم المؤسسي من خلال التطرق إلى المشكلة الكبيرة في التحكم المؤسسي الحديث التي تتلخص في كيفية جعل المدراء أكثر مساءلة تجاه حملة الأسهم مع التأكيد على أن المدراء مسؤولون تجاه متطلبات المجتمع، إذ أن المسؤولية الاجتماعية مهمة جداً لتحقيق هدف التحكم المؤسسي . وخلصت هذه الدراسة إلى أن هناك علاقة بين مساءلة المدراء من حملة الأسهم وبين اضطلاع المدراء بدورهم في تلبية احتياجات المجتمع أي أن المدراء الأكثر مساءلة من حملة الأسهم يقومون بتلبية حاجات المجتمع وتفضيلها على مصالحهم الشخصية مع التطرق إلى أهمية المعلومات في تحقيق هذه المساءلة.

4-دراسة "Bigg & Word" (2005) بعنوان:

"Governance and corporate Accountability"

تناولت الدراسة المسؤولية الاجتماعية للمنظمة سواء كانت خاصة أم عامة صغيرة أم كبيرة والحاجة إلى ربط هذه المسؤولية بالتحكم المؤسسي والتأكيد على ضرورة التعلم من الأخطاء السابقة للممارسات غير الصحيحة للتحكم المؤسسي مع بيان ضرورة المراجعة والفحص من قبل أصحاب المصالح للتحقق من وجود تطبيقات المسؤولية الاجتماعية من قبل إدارة المنظمة.

5. دراسة "بركات" (2006) بعنوان:

"الأخلاق والإفصاح مدخل مقترح في ظل التحكم المؤسسي"

استهدفت الدراسة تقديم إطار مقترح للإفصاح عن التحكم المؤسسي في الشركات العامة الأردنية في ظل آليات تطبيق مبادئ التحكم المؤسسي الصادرة عن الـ "OECD" من أجل دخول الشركات في منظومة الاقتصاد العالمي الجديد. واقترح الباحث إطار للإفصاح عن التحكم المؤسسي يتضمن هيكلاً راس المال واللجان المختلفة وطبيعة مسؤولياتها وأدوارها مبني على القواعد الأخلاقية الواجب الالتزام بها من قبل الإدارة.

6. دراسة "صادق" (2006) بعنوان:

"دور حوكمة الشركات في مكافحة الفساد وجهة نظر محاسبية"

تناولت الدراسة مفهوم ومبادئ حوكمة الشركة وأهدافها وأهميتها في الرقابة وتفاذي الفشل المالي والأزمات الاقتصادية. كما تناولت الدراسة الحاجة إلى تفعيل استخدام معايير المحاسبة الدولية ومعايير المراجعة الدولية لتحقيق درجة أكبر من الشفافية. وتوصلت الدراسة إلى أهمية وضع قواعد لأفضل الممارسات في مجال إدارة الشركات على المستوى الدولي والإقليمي وضرورة تعميم استخدام حوكمة الشركات في قطاع الأعمال العام بجانب القطاع الخاص للاستفادة من الممارسات الأفضل.

الجانب النظري:

تعد المسؤولية الاجتماعية القضية الأكثر أهمية، والتحدي الذي يواجه إدارة المنظمة لضمان نجاحها وتفوقها وتحقيق ميزة تنافسية، فضلاً عن مسؤوليتها الاستثمارية، وعلى إدارة المنظمة عند تطوير استراتيجياتها أن تأخذ بنظر الاعتبار العوامل الاجتماعية والبيئية المؤثرة في المنظمة وفي أدائها خاصة عند التوجه نحو تطبيق التحكم المؤسسي. ولتوضيح ذلك سيتناول البحث المحاور الآتية:

أولاً: المنظمة ومسؤوليتها الاجتماعية والبيئية.

ثانياً: الخيارات الاستراتيجية تجاه المجتمع والبيئة.

ثالثاً: التحكم المؤسسي والمسؤولية الاجتماعية للمنظمة.

أولاً: المنظمة ومسؤوليتها الاجتماعية والبيئية

تواجه منظمات الأعمال المعاصرة تأثيرات مالية واقتصادية وبيئية واجتماعية تفرض عليها تحديات كبيرة من بينها قدرة المنظمة على التكيف مع البيئة ومدى قبول المجتمع لخياراتها الاستراتيجية. وقد نالت العلاقة بين المنظمة والمجتمع قدراً كبيراً من الجدل بين الباحثين نتيجة التطورات الاقتصادية والاجتماعية من جهة، ونتيجة لتطور المنظمات وتعدد أنشطتها من جهة أخرى.

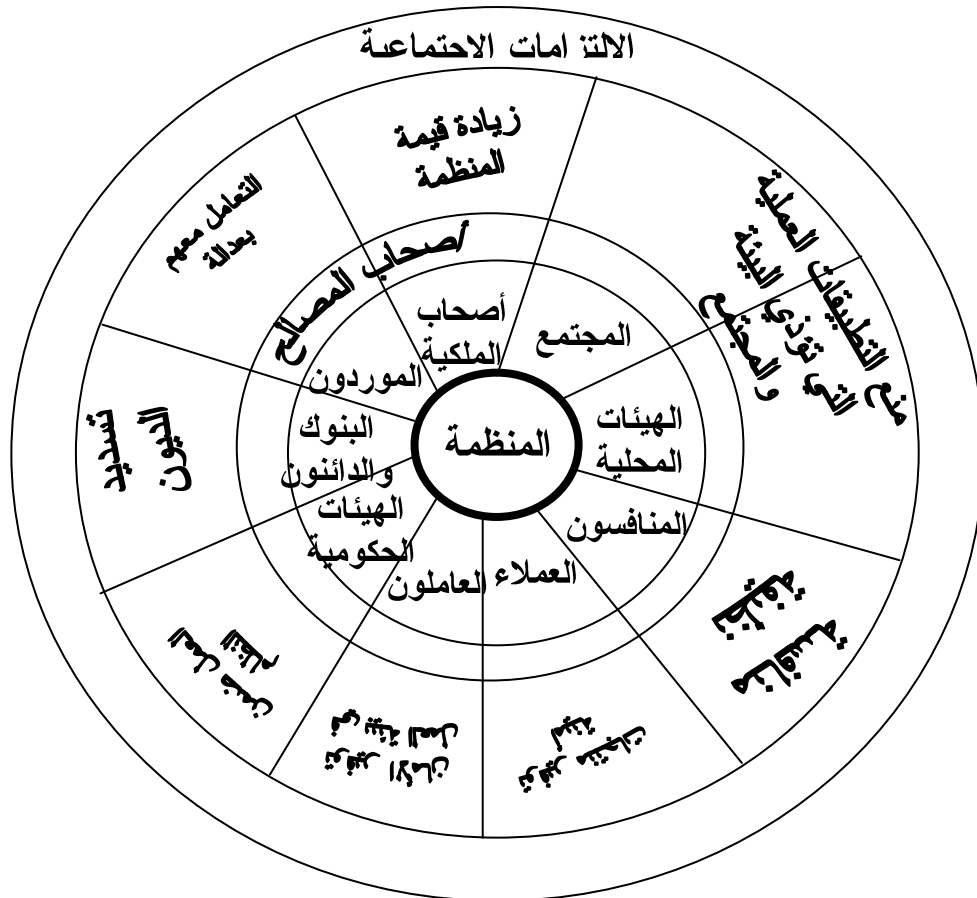
وهناك تأكيد كبير على تحديد مسؤوليات منظمات الأعمال عن العمليات التي تؤثر في البيئة والمجتمع الموجودة فيه، لذلك يجب على المنظمة عند تطوير استراتيجياتها وإدارة أنشطتها أن تأخذ بالاعتبار أنها مدينة أو ملزمة للمجتمع الموجودة فيه، وعليها أن تفي بالتزامها تجاهه، وهذا ما يطلق عليه بـ (المسؤولية الاجتماعية للمنظمة) (العقدة وسعادة، 2004، 39)، (حنان، 2003، 244).

وقد أصبحت المسؤولية الاجتماعية في الوقت الحاضر القضية الأكثر أهمية وتحدياً لإدارة المنظمات، فهي ترتبط بعلاقات ومتغيرات متعددة سواء منها ما كان داخل المنظمة أم خارجها، ومن ثم فإنها لا يمكن أن تعد ظاهرة سطحية يمكن معالجتها من خلال إجراءات عامة أو اجتهادات شخصية لمدراء المنظمات (العقدة وسعادة، 2004، 37).

وعلى الرغم من أن المسؤولية الاجتماعية أصبحت حقيقة واضحة وتحدياً يواجه إدارة المنظمة لا يمكن تجاهله عند رسم استراتيجياتها، إلا أنه ليس هناك اتفاق على مفهوم محدد لها، وقد نمت اتجاهات فكرية متباينة حيال المسؤولية الاجتماعية للمنظمات أفرزت ثلاثة مفاهيم أساسية لها: (البكري والديوه جي، 2001، 98-101).

- **المفهوم الكلاسيكي (التقليدي) Classical Concept :** الذي تعود خلفيته إلى أفكار العالم الاقتصادي آدم سميث والتي تنصب في جانبها الأساسي على كون جميع منظمات الأعمال تسعى إلى تقديم أفضل الخدمات لعموم المجتمع وتحقيق أعلى مستوى ممكن من الأرباح وبما ينسجم مع الأحكام القانونية والقواعد الأخلاقية السائدة ، وبهذا الشكل فإن الربح أصبح هدفاً أحادياً تسعى إليه منظمات الأعمال ، وهو المحك الدقيق لقياس مستوى نشاط المنظمة ومدى تحقيقها لمسؤوليتها تجاه المجتمع.
- **المفهوم الإداري Managerial Concept :** الذي ظهر أعقاب عام 1930 حين أدرك الاقتصاديون والإداريون أن هناك فجوة كبيرة بين المفهوم الكلاسيكي للمسؤولية الاجتماعية وبين الطبيعة الجديدة لمنظمات الأعمال . ويتم بموجب المفهوم الإداري التحول من الهدف الأحادي للمنظمة (تعظيم الربح) إلى إضافة هدف آخر يتمثل في تعظيم الرضا للمدراء أنفسهم وبحثهم عن القوة والأمان والموقع المميز. فالنمو الكبير الحاصل في حجم المنظمات والقوى التنافسية في السوق والتأثيرات الحاصلة على المجتمع تتطلب أن يقابلها أو يكافئها نمو في مستوى المسؤولية ، وفي ظل المجتمعات الديمقراطية ستكون المنظمة عاجلاً أم آجلاً عرضة للمحاسبة والمساءلة عن مدى تنفيذها لمسؤوليتها .
- **المفهوم البيئي Environmental Concept :** والذي أطلق عليه البعض بنموذج البيئة الاجتماعية والذي ظهرت ملامحه بعد عام 1960 لشعور المدراء أن مسؤوليتهم الاجتماعية لا تنحصر داخل المنظمة ولا داخل السوق فحسب، بل تمتد إلى أطراف وفئات متعددة تمثل عموم المجتمع. وبهذا الشكل فإن المسؤولية الاجتماعية تتمثل في تحقيق التأثيرات الإيجابية لمصلحة المجتمع ، وفي الوقت نفسه يتم تحقيق الأرباح على المدى الطويل ودون أن يكون هناك تعارض ما بين الهدفين . ويمكن تصنيف المسؤوليات التي تضطلع بها منظمات الأعمال وكما يراها (التمييمي) إلى صنفين هما: (التمييمي ، 2002 ، 136-138)
- **مسؤوليات اجتماعية داخلية :** وللوفاء بهذه المسؤوليات تقوم المنظمة بالعديد من الأنشطة الاجتماعية الداخلية ، وتشمل النشاطات الاجتماعية الخاصة بالعاملين والعمليات الاقتصادية التي لها آثار اجتماعية مثل التزام المنظمة تجاه العاملين فيها من حيث التدريب والاعتراف بقدرات العاملين وتوفير كافة الظروف الممكنة لخلق وتعميق حالة الرضا والانتماء للمنظمة لدى العاملين وتحسين مستواهم الاجتماعي والمادي والنفسي وتحسين بيئة العمل ، فضلاً عن التزامها بتحقيق الأهداف الاقتصادية للمنظمة وتطويرها .
- **مسؤوليات اجتماعية خارجية :** وتتمثل بالالتزام ببذل كافة الجهود وتوفير الظروف الملائمة لتوفير السلع والخدمات بهدف إشباع رغبات الزبائن وبذل الجهود لتحقيق العائد المناسب على الأموال المستثمرة ، فضلاً عن السعي لتحقيق الرفاهية الاجتماعية للفرد والارتقاء بمستواه الاقتصادي والاجتماعي ووضع البرامج وتنفيذها لغرض التخلص من النفايات وحماية البيئة من التلوث ، ويمكن تصنيف الأنشطة الخاصة بهذه المسؤولية إلى نشاطات خاصة بالمنتوج أو الخدمة أو نشاطات اجتماعية خاصة بالبيئة والمجتمع . ويرى (Lowson) أن نمو المنظمات وتطورها يعتمد على مدى وفائها بمسؤوليتها الاجتماعية ، أي أن المنظمة لو أرادت الاحتفاظ بقوتها وبدورها الاجتماعي فإنه يتعين عليها أن تستجيب لحاجات المجتمع ، وأن توفر له ما يحتاجه، ففي حالة عدم قيامها بذلك فإن شركات أخرى سوف تتنازع للقيام بمثل هذه المسؤوليات وستساندتها القوى الاجتماعية (Lowson, 2002, 809).
- وهناك من ميز بين مجموعتين من أوجه المسؤولية الاجتماعية التي ينبغي أن تستجيب لها المنظمة وهما: مجموعة أولى تتعلق بالأوجه الداخلية (رفاهية الموارد البشرية، وظروف العمل، وتصميم العمل الوظيفي)، ومجموعة ثانية تصف الأوجه الخارجية (منظمات حماية البيئة، والمنتجات، والأسواق، والتسويق، والموردين، ونشاط المجتمع) (الخفاجي، 2004 ، 102).
- وتجدر الإشارة هنا إلى نظرية العقد الاجتماعي (Social Contract Theory) التي تؤكد أن المنظمات عليها مسؤوليات أخلاقية لجميع الأطراف في المجتمع والتي تسمح لها بالبقاء على أساس العقد الاجتماعي الذي يتضمن شرطين (O'Brien, 2000, 485):
- الأول :** أن تقوم المنظمات بالسعي لتحقيق أو توفير القناعة الاقتصادية (إرضاء) للزبائن والعاملين بدون تأثير في البيئة واستنزاف الموارد الطبيعية وسوء استخدام القوى السياسية.
- الثاني :** تتطلب من المنظمات منع ممارسات الخداع والغش ، أي الممارسات اللاأخلاقية ومنع إلحاق الأذى من أي ممارسة تقوم بها الإدارة لأي طرف من الأطراف الاجتماعية.
- وبذلك توفر نظرية العقد الاجتماعي الأساس النظري والفلسفي للمسؤولية الاجتماعية ، وبموجب هذه النظرية يقع على عاتق المنظمة مجموعة من الالتزامات للوفاء بمسؤوليتها الاجتماعية والبيئية ، وهذه الالتزامات تتمثل فيما يأتي: (www:UNCTAD, 2004, 2)

- الالتزامات التنموية : ويقصد بها التزامات المنظمة تجاه المجتمع الذي تعمل فيه لتحقيق الأهداف التنموية من خلال تقديم الخدمات العامة ونقل التكنولوجيا مع العمل على ممارسة الأخلاقيات المتعارف عليها في قطاع الأعمال لتحقيق المزيد من التنمية والتقدم .
 - الالتزامات السياسية والاجتماعية : ويقصد بها احترام النظم والقوانين والإجراءات الإدارية ومراجعة واحترام القيم العليا.
 - الالتزام بحماية المستهلك : لقد فرضت عمليات التوسع والبحث في الأسواق والزبائن التزاماً على المنظمات لحماية المستهلك من الغش والتضليل.
 - الالتزام بالمظاهر الحديثة لمنظمات المجتمع المدني : ويقصد بها الالتزام بمعايير وآليات الإدارة الحديثة لحماية المجتمع والبيئة مثل تطبيق منهج التحكم المؤسسي والالتزام بمعايير وأخلاقيات الأعمال والوفاء بحقوق العاملين وغيرها من الالتزامات الأخرى التي تتطلبها منظمات المجتمع المدني.
- والشكل (1) يوضح الالتزامات الاجتماعية للمنظمة كما حددها (Certo).



الشكل (1)

الالتزامات الاجتماعية للمنظمة وأصحاب المصالح فيها

المصدر: يتصرف بالاعتماد على:

Samual C. Certo, (1997), Modern Management, Prentice-Hall Inc., P. 59.

وبهدف الوفاء بهذه الالتزامات لا بد من تحديد مجالات الأداء الاجتماعي الذي تمارسه المنظمة، وفي الواقع العملي لا توجد قائمة واحدة مقبولة للأعمال الاجتماعية للمنظمات كافة، وقد أصدرت إحدى المنظمات ضمن تقريرها السنوي القائمة التي توضح العديد من المستويات الهرمية للأداء الاجتماعي والتي تتمثل في: (النمو الاقتصادي والفعالية، الثقافة، العمالة والتشغيل، الحقوق، الفرص المتساوية)، وتحت كل مستوى من هذه المستويات الهرمية هناك قائمة للأعمال الاجتماعية (Nicholson & Listchert & Anthony, 1974, 20).

وحدد المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) ستة مستويات للأداء الاجتماعي هي: (البيئة، والموارد غير المتجددة، والموارد البشرية، والموردون والزبائن، والمنتجات، والمجتمع). أما جمعية المحاسبين الأمريكية (AAA) فقد أصدرت تقرير بخمس مجالات للأداء الاجتماعي هي: (الرقابة على البيئة، وتوظيف الأقليات، العاملون، وخدمة المجتمع، وحماية المستهلك) (شهير، 1998، 44).

وهنا يبرز التساؤل حول ماهية الخيارات الاستراتيجية المتاحة أمام المنظمة تجاه المجتمع والبيئة ؟ إن الإجابة على هذا التساؤل هي مضمون الفقرة اللاحقة.

ثانياً: الخيارات الاستراتيجية تجاه المجتمع والبيئة

ينضح مما سبق أن المسؤولية الاجتماعية تتضمن شعور المدراء بالالتزام تجاه المجتمع والبيئة ، وترجمة ذلك من خلال قيادة المنظمة لخدمة أو حماية البيئة والمجتمع الذي تعيش فيه من خلال التوجه نحو التفكير الاستراتيجي وبناء الاستراتيجيات لغرض الوفاء بهذه المسؤولية ، وأصبح الدور الرئيس لها هو تحديد نسبة الأهمية النسبية لمقابلة متطلبات أصحاب المصالح بما فيهم المجتمع ، إذ لم يعد يسيطر على قطاع الأعمال هدف تعظيم الربح، بل أصبح على كل منظمة تريد الاستمرار والتفاعل مع البيئة والمجتمع بشكل إيجابي أن تعمل على تحقيق أهداف الأطراف المتعددة ، فمن حق المجتمع أن يحاسبها : ماذا فعلت ؟ ومتى فعلت ؟ وكيف فعلت ؟ وهذا ما شهدته المدة الأخيرة من عناية متزايدة بالتركيز على الدور الذي تؤديه المنظمات في البيئة التي تعيش فيها ومدى مسؤوليتها تجاه المجتمع الذي تمارس فيه نشاطها (الحسني، 2003، 13).

وهذه العناية من المستثمرين والمعينين بالنشاط الاجتماعي جعل منظمات الأعمال تأخذ بالاعتبار المعاني والأهداف الواقعة وراء أعمالها، أي يجب أن تعمل ما يجعلها وحدة اقتصادية اجتماعية وذلك من خلال ما يأتي: (جليمران ومنصور، 2005، 120)

- قيام المنظمة بالأنشطة التي تؤدي إلى تحقيق أهداف اجتماعية بحيث تتكامل مع الأهداف الاقتصادية المتمثلة في تعظيم الأرباح وتحقيق الكفاية الإنتاجية.
- تحقيق أهداف تتعدى أهداف حملة الأسهم لتصل إلى تحقيق أهداف الموردين والعاملين والعملاء والبيئة والمجتمع.
- إن تبني المنظمة لمسؤوليتها الاجتماعية يؤدي إلى تحقيق متطلبات البيئة والرفاهية الاجتماعية.
- ويرى كل من (Crimblatte & Titman) أن حملة الأسهم يستفيدون من تعظيم قيمة أسهمهم، والإدارة في الوقت نفسه تجد أن حملة الأسهم هم من المكونات العديدة لأصحاب المصلحة في المنظمة ، أي أن الإدارة العليا تجد نفسها ممثلة لثلاث جهات تتضمن أصحاب المصالح المالية وغير المالية:
- المستثمرون: حملة الأسهم والمقرضون.
- الزبائن والموردون.
- العاملون.

وإن إدارة المنظمة عند صنعها للقرارات تعمل على تلبية مصالح (تحقيق منفعة) هذه الأطراف الثلاثة، وهذا أفضل من التركيز على تعظيم قيمة حملة الأسهم (Crimblatte & Titman, 1998, 607). ويرى (Certo) أن أداء المنظمة لأنشطة المسؤولية الاجتماعية يركز على إنجاز كل المتطلبات القانونية لأنشطة المسؤولية الاجتماعية والتفكير الطوعي بأداء تلك الأنشطة التي تتجاوز المتطلبات القانونية ، فضلاً عن إعلام كافة الأطراف ذات العلاقة إلى أي مدى ترغب المنظمة في إنجاز أنشطة المسؤولية الاجتماعية (Certo, 1997, 56).

أما (الحسني) فقد حدد أشكال الأداء الاجتماعي للمنظمة والتي من خلالها يمكن صياغة استراتيجية المنظمة لتتمكن من الوفاء بالتزاماتها الاجتماعية والبيئية بالآتي: (الحسني، 2003، 24)

- الأداء الاجتماعي تجاه الزبائن ويتمثل بالارتقاء بمستوى جودة السلع والخدمات وتقديمها إلى الزبائن بتشكيلات متعددة تتناسب مع مستويات الدخل المختلفة والامتناع عن إنتاج سلعة أو خدمة إذا ما ثبت استخدامها في أغراض ضارة وتتعارض مع ما كان مخططاً لها ووضع الضمانات الكافية لاستخدام السلع والخدمات استخداماً سليماً.
- الأداء الاجتماعي نحو الملاك : ويتمثل في المحافظة على رأس المال المستثمر وتحقيق أفضل هامش ربح في القطاع الخاص وبذل الجهود الضرورية لتحقيق الأهداف التي ترمي إليها الدولة .
- الأداء الاجتماعي تجاه العاملين : ويتمثل في المحافظة على مستويات مناسبة للأجور والرواتب وتوفير الضمانات المناسبة عند المرض والتقاعد .
- الأداء الاجتماعي نحو أفراد المجتمع الآخرين والمجتمع المحيط : ويتمثل في المساهمة بتخفيف حدة مشاكل الإسكان والمواصلات وتعزيز المؤسسات التعليمية والاجتماعية والرياضية.
- الأداء الاجتماعي نحو البيئة : مثل المساعدة في التخلص من النفايات واستخدام التقنية الحديثة في تنقية الهواء .

وتتباين وجهات نظر المدراء فيما يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية، ففي إحدى الدراسات الميدانية التي قام بها (ديسلر) حول العلاقة بين الربح والمسؤولية الاجتماعية للمنظمة في المملكة المتحدة وجد أن 28% من المدراء في عينة الدراسة يؤيدون فكرة عامة تقليدية وهي أن المسؤولية الاجتماعية تتمثل في المثابرة

على العمل ، وأن 69% منهم أقرّوا بأن الربح يعدّ مقياساً غير فاعل لقياس الفاعلية الاجتماعية للمنظمة (ديسلر، 1992، 818).

مما سبق يتضح أن المسؤولية الاجتماعية حقيقة لا يمكن أن تتجاهلها المنظمة عند بناء وتطوير استراتيجياتها وتعززها مبادئ التحكم المؤسسي، وهذا ما سيتم توضيحه في المحور القادم.

ثالثاً: التحكم المؤسسي والمسؤولية الاجتماعية للمنظمة

يرتبط التحكم المؤسسي بإيجاد التوازن بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وبين الأهداف العامة والشخصية ، وقد عبّر المجمع العربي للمحاسبين القانونيين عن التحكم المؤسسي بأنه مجموعة من المسؤوليات والممارسات التي يتبعها مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بهدف تقييم وتوجيه استراتيجية المنظمة وضمان تحقيق الأهداف والتحقق من إدارة المخاطر بشكل ملائم واستغلال موارد المنظمة على نحو مسؤول (المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 2004).

وبذلك نجد أن التحكم المؤسسي يساعد على تحقيق الكفاءة في استخدام الموارد الاقتصادية والاجتماعية من خلال تعزيز أساليب المساءلة والمحاسبة في استخدام الموارد، إذ أن تطبيق المساءلة البيئية والاجتماعية تعدّ من التحديات الإدارية وذلك للتأثيرات البيئية والاجتماعية في المنظمة والتي تعدّ من الأمور المهمة في تطوير أدائها البيئي والاجتماعي، وتتحقق المساءلة في التحكم المؤسسي عن أمن البيئة والمجتمع من خلال تدقيق ورقابة أداء المنظمة بوصفها جزءاً من المجتمع بهدف إيجاد السبل الكفيلة بتعظيم المنافع الإيجابية نحو الرفاهية الاجتماعية للفرد وتقليل التأثيرات البيئية الضارة الناتجة عن نشاط المنظمة (www.iied.org.2004).

وتجدر الإشارة إلى وجود معايير للأداء الاجتماعي والبيئي ملزمة قانوناً لا بد من التوافق معها ، وتتم المساءلة عنها ، فضلاً عن النشاطات الطوعية التي تقوم بها المنظمة . ويرى كل من (Bigg & Word) أن الربط بين المسؤولية الاجتماعية للمنظمة والمساءلة والتحكم المؤسسي يتحقق من خلال (Bigg & Word, 2005, 31) :

- التأكيد على الدور الإيجابي الذي تؤديه المنظمة في حماية البيئة وتطوير الأنشطة البيئية.
- التأكيد على الدور الإيجابي لهيكل التحكم المؤسسي في التأثير في تنسيق الأنشطة وتعزيز مسؤولية المنظمة سواء أكانت منظمة حكومية أم غير حكومية.
- استمرار الجهود الهادفة إلى تحديد وتعريف العلاقة بين المنظمة والسوق.
- كما أن قواعد التحكم المؤسسي تؤكد على أن تكون إدارة المنظمة بطريقة مسؤولة، وأن تكون مراقبة بصورة صحيحة، وأن تتعهد بتنفيذ فعاليتها وأنشطتها بطريقة مسؤولة اجتماعياً (www.CSR.htm,2005).
- وبذلك أصبح التحدي الذي يواجه رجال الأعمال في المنظمات هو توسيع منظورهم إلى مسؤولية المنظمات (Torrigton & Weightman, 1994, 141).

وقد نال هذا الموضوع عناية من العديد من الجهات، ففي الولايات المتحدة الأمريكية أصدرت جمعية إعلاء شأن كليات ومدارس إدارة الأعمال^(*) مبادئ توجيهية لدمج الأخلاقيات والتحكم المؤسسي في تدريس مادة الإدارة العامة، وتركز هذه المبادئ التوجيهية على أربع مجالات هي: (www.SEC.org.htm.2005)

- مسؤوليات شركات الأعمال في المجتمع .
- القيادة الأخلاقية .
- صناعة القرارات الأخلاقية .
- التحكم المؤسسي .

كما انبثقت عن مجلس الإدارة في منظمة (Encana) لجنة مهامها الأولية تعزيز مجلس الإدارة في تطبيق قواعد المراجعة والتحكم المؤسسي في المنظمة عن طريق الفحص وعمل الإيعازات للمجلس حول سياسات المنظمة ومعاييرها وتطبيقاتها في مجال مسؤولياتها التي تتضمن : (البيئة ، الصحة ، الأخلاقيات التي تعمل فيها المنظمة تجاه حملة الأسهم وتنمية المجتمع) . فضلاً عن مسؤولياتها في مجال العمل، ورفع تقاريرها إلى مجلس الإدارة حول الأداء السنوي لهذه المسؤولية من المنظمة (www.Encana.org.htm.2004).

وبذلك نجد أن المسؤولية الاجتماعية في المنظمات المعاصرة أصبحت آلية مهمة فيها وتعتمدها بوصفها استراتيجية لتطوير المنتجات الجديدة من السلع والخدمات وتوسيع قاعدة الزبائن والحفاظ عليها وتقوية العلاقة مع أصحاب المصالح في المنظمة ، وإن هناك عناية كبيرة واتجاهاً عالمياً نحو تحميل المنظمات مسؤولية ممارساتهم الاجتماعية والبيئية، واتضح من الدراسات التي أعدت في (53) شركة كندية

(*) وهي هيئة دولية تصادق على إنشاء كليات الأعمال والتجارة في أمريكا .

كبيرة حول سياسة الإدارة في إدارة المخاطر البيئية، أن المبادرات البيئية الطوعية للمنظمة تساعدها على مواصلة التوسع والنجاح وتحقيق الرضا الاجتماعي على نشاطاتها، ومن ثم تحسين موقع المنظمة في المجتمع، وقد عملت شبكة الاتحاد الدولي UNI بصورة نشيطة مع المنظمات العالمية لتطوير هيكل التحكم المؤسسي وتشجيع فرص المسؤولية الاجتماعية للمنظمة. كما أن هناك تأكيداً على ثلاثة مبادئ ديمقراطية وأساسية وضرورية لتفعيل المسؤولية الاجتماعية للمنظمة هي: (المساءلة، والشفافية، والاستمرارية) (Scott, 2004, 8).

وأخيراً، يرى (Ribstein) أن هيكل التحكم المؤسسي يقدم ثلاث طرائق قانونية وأساسية لتفعيل المسؤولية الاجتماعية لدى مدراء المنظمات هي: (Ribstein, 2005, 10-13)

- أن تكون لدى أصحاب المصالح ما عدا حملة الأسهم فرص لرقابة مدراء المنظمات.
- توجيه المدراء عن طريق إصدار التعليمات حول إعطاء أهمية أكبر لإدارة مصلحة الأطراف ذات المصلحة بوجود المنظمة ما عدا حملة الأسهم.
- إخضاع المدراء لمساءلة أكبر من أصحاب المصالح عن وفائهم بمسؤولياتهم الاجتماعية.

نخلص مما سبق، أن إدارة المنظمة ليست مسؤولة عن تحقيق التوازن بين مصالحها ومصالح الملاك من حملة الأسهم فحسب، وإنما يجب تضمين أهداف المنظمة أهدافاً اجتماعية وبيئية، إذ أن المسؤولية الاجتماعية تعبر عن التزام ذاتي فضلاً عن الإلزام القانوني من جانب منظمات الأعمال، وأنه يجب على الإدارة أن تفي عند وضع استراتيجياتها الأخذ بمسؤوليتها الاستثمارية ومسؤوليتها الاجتماعية وذلك لأن المساهمة في تحقيق الرفاهية الاجتماعية وحماية البيئة التي تعيش فيها وتحقيق رضا الزبائن يعمل على تعزيز مكانة المنظمة في المجتمع وتكوين شخصية للمنظمة مرغوب فيها من الرأي العام والمجتمع الذي تعيش فيه والذي ينعكس بدوره على تعظيم أرباحها وزيادة قيمتها، كما يتضح أن التحكم المؤسسي يأخذ بعداً اجتماعياً فضلاً عن البعد الاقتصادي من خلال ما يتضمنه من آليات المساءلة والشفافية والتحديد الواضح لواجبات أعضاء مجلس إدارة المنظمة وإخضاعهم للمساءلة من حملة الأسهم وأصحاب المصالح الآخرين للتحقق من مدى التزامهم بالوفاء بمسؤولياتهم الاستثمارية والاقتصادية ومسؤولياتهم الاجتماعية والبيئية على السواء.

الجانب العملي:

تشير الأسئلة الواردة في استمارة الاستبانة عن الأبعاد الاستراتيجية لمسؤولية المنظمة تجاه المجتمع والبيئة والمعبر عنها في الجدول (1) بالمتغيرات x_1 - x_{21} ، حيث أن المتغير x_1 يعبر عن الإجابة على السؤال الخاص بامتلاك المنظمة دليل عمل يضمن العدالة لكافة الأطراف ذات المصلحة وقد بينت الإجابات أن (40%) من عينة الدراسة تجد أن ذلك مطبق في حين أن الغالبية أي (60%) يشيرون إلى عدم التطبيق أو مطبق إلى حد ما، وكان الوسط الحسابي والانحراف المعياري لهذا المتغير (2.30) و(0.646) على التوالي. وبالنسبة للمتغير x_2 تعبر 32% من الإجابات الواردة عن وجود بيئة محاسبية لأداء مهمة التدقيق الخارجي بنجاح وكان الوسط الحسابي والانحراف المعياري للمتغير (2.26) و(0.566) على التوالي.

أما المتغير x_3 المعبر عن مساهمة الإدارة في تطوير استراتيجية للحفاظ على البيئة وتحقيق الرفاهية الاجتماعية فإن (32%) من الإجابات تجد أن ذلك موجود ومطبق وبوسط حسابي (2.24) وانحراف معياري (0.591) وهكذا بالنسبة للمتغير (x_4) . وأما المتغير (x_5) فإن (22%) من الأفراد المبحوثين يجدون أن هناك تقارير إضافية اجتماعية وبيئة تعدها المنظمة مستشهدين بقائمة القيمة المضافة المعدة طبقاً للنظام المحاسبي الموحد الذي تتبعه الشركة وبوسط حسابي (1.88) وانحراف معياري (0.746)، وفيما يخص المتغير (x_6) فإن (81%) من الأفراد المبحوثين يجدون أن هناك مساهمات طوعية من المنظمة في المحافظة على البيئة بوسط حسابي (1.78) وانحراف معياري (0.737) للمتغير. أما المتغيران x_7 و x_8 حول إجراءات التدقيق التي تتم من المدقق الخارجي أو الداخلي فإن (31%) من الأفراد المبحوثين يجدون أنها مطبقة وإن (69%) يجدون عدم التطبيق أو التطبيق إلى حد ما وبوسط حسابي (1.76) وانحراف معياري متوسط (0.567) للمتغيرين.

وكانت نسبة الإجابة للمتغير (x_9) من الأفراد المبحوثين (26%) تؤيد تقديم المنظمات خدمات اجتماعية للعاملين بوسط حسابي (14%) وانحراف معياري (0.606)، وهكذا الحال للمتغير (x_{10}) نجد أن (32%) من الأفراد المبحوثين تؤيد أن المنظمة تلتزم بقوانين العمل والعدالة عند توزيع الحوافز وبوسط حسابي (2.28) وانحراف معياري (0.536) وكذلك للمتغير (x_{11}) فإن (22%) من الأفراد المبحوثين يؤكدون أن المنظمة تقوم بإعداد دورات تدريبية للعاملين بصورة مستمرة وبوسط حسابي (1.94) وانحراف معياري (0.712). أما المتغير (x_{12}) فإن (38%) من الأفراد المبحوثين في عينة الدراسة يجدون أن سمعة الشركة في السوق تعد من المؤشرات المهمة في تقييم أداء المنظمة بوسط حسابي وانحراف معياري (2.26) و(0.664) على التوالي. أما المتغيرات $(x_{13}$ - $x_{14})$ التي تتعلق بالإجابة على تساؤل حول حق المجتمع في مساءلة المنظمة عند عدم عملها لمصلحته وعدم التزامها بحماية البنية فنجد أن (33%) من

الأفراد المبحوثين تؤيد تطبيق ذلك وان (66%) يجدون أن ذلك غير مطبق أو مطبق إلى حد ما وبوسط حسابي (متوسط) (2.02) وانحراف معياري (متوسط) (0.583). وبالنسبة للمتغير x15 فإن (20%) من الأفراد المبحوثين يجدون أنه يتم تدقيق وحصر جميع الجوانب السلبية للأنشطة البيئية والاجتماعية وعرضها في تقرير مجلس الإدارة وبوسط حسابي (2.08) وانحراف معياري (0.566). وأما المتغير x16 حول عناية مجلس الإدارة بنشاطات البحث والتطوير المتعلقة بالبيئة والمجتمع فإن (92%) من الأفراد المبحوثين يجدون أن ذلك غير مطبق أو مطبق إلى حد ما وكان الوسط الحسابي والانحراف المعياري للمتغير (1.94) و (0.470) على التوالي. وكذلك المتغير x17 فإن (86%) من الأفراد المبحوثين يجدون عدم عناية مجلس الإدارة بتوفير خطة طوارئ في المنظمة بوسط حسابي (2.00) وانحراف معياري (0.535). وفيما يتعلق بعناية مجلس الإدارة بتطبيق معايير الجودة في تقديم سلعه وخدماته (x18) فإن (32%) من الأفراد المبحوثين يجدون أن ذلك مطبق و (68%) منهم يجدون أن ذلك غير مطبق وان الوسط الحسابي والانحراف المعياري للمتغير (2.24 و 0.591) على التوالي. وأما المتغير x19 الذي يتعلق بالإجابة على السؤال الخاص بعناية المنظمة بحماية المستهلك والبيئة، نجد أن (80%) من الأفراد المبحوثين يجدون أن ذلك غير مطبق أو مطبق إلى حد ما وبوسط حسابي (2.12) وانحراف معياري (0.521). وبالنسبة للمتغير (x20) فإن (80%) من الأفراد المبحوثين يرون أن الإدارة لا تتولى تقييم أداء كافة كبار الموظفين الذين يجري تعيينهم لأول مرة أو تجديد خدماتهم أو أن ذلك مطبق إلى حد ما وبوسط حسابي (2.08) وانحراف معياري (0.566). أما المتغير x21 فإن (32%) من الأفراد المبحوثين يجدون أن الإدارة تقوم بصورة مستمرة بمراجعة القوانين والتشريعات وتطالب بتحديثها وبوسط حسابي (2.26) وانحراف معياري (0.565).

الجدول رقم (1)

التوزيعات التكرارية والنسبية والأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية للأبعاد الاستراتيجية لمسؤولية المنظمة تجاه المجتمع والبيئة في الشركات عينة الدراسة

مقياس الإجابة	مطبق	مطبق إلى حد ما	غير مطبق	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	المتغيرات	
						ت	%
X ₁	20	40	25	50	5	10	0.646
X ₂	16	32	31	62	3	6	0.565
X ₃	16	32	30	60	4	8	0.591
X ₄	19	38	28	56	3	6	0.587
X ₅	11	22	22	44	17	34	0.746
X ₆	9	18	21	42	20	40	0.737
X ₇	1	2	33	66	16	32	0.505
X ₈	6	12	29	58	15	30	0.629
X ₉	13	26	31	62	6	12	0.606
X ₁₀	16	32	32	64	2	4	0.536
X ₁₁	11	22	25	50	14	28	0.712
X ₁₂	19	38	25	50	6	12	0.664
X ₁₃	11	22	33	66	6	12	0.580
X ₁₄	7	14	33	66	10	20	0.586
X ₁₅	10	20	34	68	6	12	0.566
X ₁₆	4	8	39	78	7	14	0.470
X ₁₇	7	14	36	72	7	14	0.535
X ₁₈	16	32	30	60	4	8	0.591
X ₁₉	10	20	36	72	4	8	0.521
X ₂₀	10	20	34	68	6	12	0.566
X ₂₁	16	32	31	62	3	6	0.565

الاستنتاجات:

- يستعرض الباحث أهم الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة
- تطور مفهوم التحكم المؤسسي من مجرد إجراءات أو أساليب إلى نظام، ثم إلى استراتيجية جديدة تتبناها الإدارة لضمان التحديد السليم لمسؤولياتها وتنسيق العلاقة بين الأطراف ذات العلاقة بالمنظمة.

2. إن التطبيق السليم لمبادئ التحكم المؤسسي يتطلب المزيد من البحث والجهود من المعنيين بإعداد المعايير المحاسبية الدولية والمحلية ومعايير التدقيق لتطوير هذه المعايير لتتناسب مع التطورات الاقتصادية الحديثة. كما يتطلب أيضاً الملاءمة والمواءمة بين المعايير الدولية والمحلية لتعزيز وتفعيل آليات التطبيق.
3. تواجه الإدارة المعاصرة حاجة متزايدة للإفصاح عن الأداء البيئي والاجتماعي من الزبائن وحملة الأسهم وغيرهم من أصحاب المصالح لأغراض تحقيق المساءلة عن الأداء المالي وغير المالي للمنظمة باتجاه تطبيق التحكم المؤسسي.
4. تعد الشركات المساهمة العراقية ميداناً خصباً لتطبيق مبادئ التحكم المؤسسي في الوقت الذي تواجه فيه هذه الشركات العديد من التحديات التي تفرض عليها الإصلاح والتكيف نحو تطبيق مبادئه . هنالك قصور في الإفصاح المحاسبي من خلال التقارير المالية لتحقيق الشفافية في التعبير عن التزام الشركات المساهمة العراقية بمسؤولياتها تجاه المساهمين وتجاه المجتمع والبيئة .
5. تعمق التقارير المالية مفهوم المساءلة، إذ تعد مصدراً مهماً للعديد من المؤشرات اللازمة لتحقيق الرقابة والمساءلة من أصحاب المصالح عن أي خلل أو قصور في الأداء بعد تحديد المسؤولية.

التوصيات

1. إصدار دليل للتحكم المؤسسي على غرار الدليل الصادر في أكتوبر 2005 في مصر يتضمن جميع مستلزمات وإجراءات تطبيق مبادئ التحكم المؤسسي بما يتناسب مع البيئة الاقتصادية والقانونية للشركات المساهمة العراقية.
2. تشكيل لجان تتولى تطبيق التحكم المؤسسي ومراقبة عملية التطبيق ، وأن يتم الإفصاح عن تبني مبادئ التحكم المؤسسي من قبل مجلس الإدارة.
3. التأكيد على أهمية اضطلاع الشركات المساهمة العراقية بمسؤولياتها تجاه المساهمين والمجتمع والبيئة وأهمية الإفصاح عن أنشطتها الطوعية والتزامها بالقوانين الخاصة بحماية البيئة وتحقيق الرفاهية الاجتماعية.
4. تطوير معايير محاسبية محلية لتعزيز الشفافية في التقارير المالية تتناسب مع التطورات في المعايير المحاسبية الدولية ومع مستلزمات تطبيق مبادئ التحكم المؤسسي في ظل المظاهر الاقتصادية العالمية والمحلية المعاصرة.
- 5- السماح للشركات المساهمة العراقية بالتخلي عن تطبيق النظام المحاسبي الموحد ولو جزئياً ، والسماح لهذه الشركات بتطوير نظمها المحاسبية وإجراءاتها ومواكبة التطورات في المعايير المحاسبية الدولية وتطبيق النظم المحاسبية المتقدمة لهذا النوع من الشركات.

ثبت المصاحف

أولاً: المصادر العربية

- 1- أسماء سلمان زيدان ، (2002) ، "مدى كفاية التقارير المالية الحالية في الإبلاغ المالي عن أداء الوحدات الاقتصادية : دراسة تحليلية على عينة من الشركات المساهمة الأجنبية والعربية والعراقية" ، أطروحة دكتوراه فلسفة في المحاسبة (غير منشورة) ، جامعة بغداد.
- 2- إبراهيم محمد بركات، (2006)، الأخلاق والإفصاح: مدخل مقترح في ظل التحكم المؤسسي ، المؤتمر العلمي السنوي السادس، جامعة الزيتونة الأردنية الخاصة، الأردن
- 3- ثامر البكري وأبي الديوه جي ، (2001) ، مدى إدراك المديرين لمفهوم المسؤولية الاجتماعية ، المجلة العربية للإدارة ، حزيران
- 4- جاري دبسلر ، (1992) ، أساسيات الإدارة : المبادئ والتطبيقات الحديثة ، تعريب عبدالقادر محمد عبدالقادر ، تقديم سلطان بن محمد علي السلطان ، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية.
- 5- صادق الحسني ، (2003) ، تدقيق الأداء الاجتماعي للمنشآت في ضوء معايير المراجعة الدولية الأمريكية ، مجلة الإداري ، السنة 25 ، نوفمبر .
- 6- صالح خليل العقدة ويوسف مصطفى سعاد، (2004)، مدى إدراك المدققين الأردنيين لمفهوم التدقيق الاجتماعي، المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية، المجلد (7)، العدد (2).
- 7- عمار نجم الدين جلميران وطاهر محسن منصور ، (2005) ، المعرفة مدخل لتعزيز منهج الحاكمية في المنظمات العربية ، مؤتمر المعرفة ، الجامعة الأردنية
- 8- المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ، (2004) ، نشرة إلكترونية شهرية ، العدد 53

- 9- محمد نجيب صادق ، (2006) ، دور حوكمة الشركات في مكافحة الفساد : وجهة نظر محاسبية ، المؤتمر العلمي السنوي السادس ، جامعة الزيتونة الأردنية الخاصة، الأردن.
- 10-نعمة عباس الخفاجي ، (2004) ، الإدارة الاستراتيجية : المداخل والمفاهيم والعمليات، الطبعة الأولى ، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن.
- 11-نرمين أبو العطا ، (2004) ، حوكمة الشركات سبيل التقدم مع إلقاء الضوء على التجربة المصرية www.hawkam.htm

ثانيا : المصادر الاجنبية

- 12- Craig Deegan, (2001), Financial Accounting Theory, McGraw-Hill, Inc
- Craig Deegan, (2001), Financial Accounting Theory, McGraw-Hill, Inc
- 13- Derek Torrington & Jane Weightman, (1994), Effective Management, Mack-Hall Inc.
- 14- Edward A. Nicholson, Robert S. Lischer, William R. Anthony, (1974), Business Responsibility & social Issues, Bell & Howellcom, Inc.
- 15- James A. O'Brien, (2000), Introduction to Information Systems, 9th. ed., Irwin, Inc.
- 16- Larry E. Ribstien, (2005), Accountability and Responsibility in Corporate Governance, www.ssrn.com
- 17- Mark Crinblatt & Sheridan Titman, (1998), Financial Markets for Corporate Strategy, McGraw-Hill, Inc.
- 18- Regan Scott, (2004), Corporate Governance and Social Responsibility Build Links, Union Networks, London.
- 19- Robert H. Lowsen, (2002), Strategic Operation Management, Irwin Inc., London
- 20- Samual C. Certo, (1997), Modern Management, Prentice-Hall
- 21- Tom Bigg & Halina Word, (2005), Linking Corporate Social Responsibility, Good Governance and Corporate Accountability Through Dialogue, www.iied.org.

ثالثا : المواقع الالكترونية

- 22- www.CSR.htm.
- 23- www.Encana.org.htm
- 24- www.SEC.gov.rules.htm.
- 25- www.iied.org.htm
- 26- www.Unctad.socialResponsibilty.org.htm.

الملحق : اسئلة الاستبانة

الأبعاد الاستراتيجية لمسؤولية المنظمة تجاه المجتمع والبيئة في ضوء التحكم المؤسسي

الفقرة	مطبق تماماً	مطبق إلى حد ما	غير مطبق
لدى المنظمة دليل عمل يضمن العدالة لكافة الأطراف ذات المصلحة			
يتم توفير البيئة المناسبة والمستلزمات المطلوبة لأداء مهمة المدقق الخارجي بنجاح			
يسهم مجلس الإدارة في تطوير استراتيجية المنظمة في الحفاظ على البيئة وتحقيق الرفاهية الاجتماعية			
يلتزم مجلس الإدارة بالقوانين والأنظمة والتعليمات ولاسيما التشريعات الاجتماعية والبيئية ومراقبتها			
هنالك تقارير إضافية اجتماعية وبيئية تعدّها المنظمة على سبيل المثال قائمة القيمة المضافة			
هنالك مساهمات طوعية من المنظمة في الحفاظ على البيئة			
يلتزم بإجراءات التدقيق البيئي كل من:			
- المدقق الخارجي			
- المدقق الداخلي			
تقدم المنظمات خدمات اجتماعية للعاملين			
تلتزم المنظمة بقوانين العمل وبالعدالة عند منح الحوافز			
تقوم المنظمة بإعداد دورات تدريبية وتأهيلية للعاملين بصورة مستمرة			
من المؤشرات الأساسية لتقييم أداء المنظمة سمعتها في السوق والمجتمع			
من حق المجتمع مساءلة المنظمة عندما :			
- لا تلتزم بحماية البيئة			
- لا تعمل لمصلحة المجتمع			
يتم تدقيق وحصر جميع الجوانب السلبية للأنشطة البيئية والاجتماعية وعرضها في تقرير مجلس الإدارة			
يعنى مجلس الإدارة بنشاطات البحث والتطوير المتعلقة بالبيئة والمجتمع			
يعنى مجلس الإدارة بتوفير خطط طوارئ في المنظمة والتأكد من توافر مستلزمات نجاحها			
يعنى مجلس الإدارة بتطبيق المعايير القياسية (معايير الجودة) في تقديم منتجاته أو خدماته وبالشكل الذي يتلاءم مع المقاييس العالمية			
هناك عناية من المنظمة بالتنسيق مع الجمعيات والأجهزة المتخصصة بحماية المستهلك وحماية البيئة			
تتولى الإدارة تقييم أداء كافة كبار الموظفين الذين يجري تعيينهم لأول مرة أو يتم تجديد خدماتهم			
تقوم الإدارة بمراجعة مستمرة للقوانين والتشريعات والمطالبة بتحديثها			